تأثير صراع الإرادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ م

المدرس الدكتور

أحمد عدنان كاظم(*)

ملخص:

شهد العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ م تحولات سياسية مهمة تمثلت في انهيار النظام السياسي الشمولي بسبب احتلال البلاد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ((قوات التحالف))، والبدء في تطبيق تجربة ديمقراطية على وفق النمط الغربي باعتماد النظام البرلماني في ظل تعددية سياسية بدأت تشهد الكثير من الأزمات والمشكلات التي انتابت الحياة السياسية الديمقراطية بسبب صراع الإرادات بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة الساعية في أن يكون لها دور مؤثر في العمل السياسي .

ولكن المشهد السياسي بدا محتقنا ومليئا بالمتناقضات من جرّاء المحاصصة الطائفية السياسية التي اعتمدها ((بول بريمر)) رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة آنذاك ليجري توزيع المسؤوليات على وفق ذلك ، فضلا عن سعي أطراف العملية السياسية نحو فرض إراداتهم باعتماد وسيلة الحسم عبر قادة الكتل السياسية عند معالجة المشكلات والقضايا الخلافية ، من دون الاحتكام إلى الدستور والقوانين النافذة مما يؤدي بالمحصلة النهائية إلى تأخير حسم الكثير من المسائل العالقة طالما أن الأمور تجري على وفق هذه الشاكلة . لاسيما تعدد الرؤى ووجهات النظر بصدد حل الخلاف والاختلاف السياسي بين الفرقاء السياسيين ((في ظل التحول الديمقراطي)) لتبدو الأجواء السياسية بعيدة عن الثقة المتبادلة بسبب حالة التشكيك بين هذا الطرف أو ذاك ، من هنا تعددت وتباينت الإرادات السياسية التي تطالب بالشراكة والمشاركة في

(*) كلية التربية الرياضية/جامعة بغداد.: **Emeil**: **ahmed_politics72@yahoo.com**

اتخاذ القرار حينا وتحقيق قدر من المقبولية في تحقيق التوازن في التمثيل فيمن يتولى المسؤولية والعمل في مؤسسات الدولة حينا آخر .

المقدمة

شهدت الحياة السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣/٤/٩ م تحولا سياسيا جذريا تمثل في انهيار النظام السياسي الشمولي السابق الذي حكم البلاد لأكثر من ثلاثة عقود، ولم يترك خلفه سوى الدمار الذي طال البنى الأرتكازية للدولة ومؤسساتها . وأصبحت الأمور تجري بعكس التوقعات التي لم تكن بالحسبان – في مرحلة ما بعد انهيار الدولة عقب الاحتلال– لأن انهيار النظام السياسي السابق قد اتبعه قيام الدولة المحتلة ((الولايات المتحدة الأمريكية)) التي تقود ائتلاف الدول الكبرى في أدارة شؤون العمليات العسكرية على ارض العراق. ولم يكن بالوسع النكوص عن هذه الحقيقة المريرة التي ألقت بظلالها على المشهد السياسي برمته ، لاسيما وأن قوى الاحتلال قد عمدت إلى أدارة البلاد بشكل مباشر من دون أن تسمح لقوى المعارضة السياسية الوطنية التي كانت تعمل في الخارج ضد النظام السياسي السابق في أن تضطلع بمسؤولية الحكم مباشرة للوهلة الأولى، لتشرف الدولة المحتلة مباشرة على استخراج شرعية قانونية دولية عبر استصدار القرار الأممي من مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ((١٤٨٣)) في ٢٢/ ٢٠٠٣/٥م الذي أعطى غطاءا شرعيا وقانونيا، لأنه فوّض الولايات المتحدة في أن تمارس دورها كقوة احتلال مباشرة لتقوم في فرض سياسة الأمر الواقع وتم أنشاء سلطة الائتلاف المؤقتة التي لديها الصلاحيات كافة لتشرع في بناء مؤسسات الدولة من جديد بعد أن قامت بحل الكثير من المؤسسات ((الجيش، الأجهزة الأمنية، الأجهزة الإعلامية،.....)) لتكون لديها اليد الطولى في إقرار مبدأ جديد في الحكم يقوم على توزيع السلطات على أساس طائفي ومذهبي وقومي وعرقي.... وفي ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٣م أشرفت على أنشاء مجلس الحكم الانتقالي على هذا الأساس من دون أن تكون لديه الصلاحيات الحقيقية التي تؤهله في أدارة شؤون الدولة، فضلا عن استحداث مؤسسات جديدة ((دائرة المفتشين العموميين، هيأة النزاهة،.....)) وبدأت سلطة الائتلاف المؤقتة تدير البلاد على وفق قانون أدارة الدولة المؤقت لسنة ٢٠٠٤ م الذي أقرّ نظاما للحكم ديمقراطي ، جمهوري ، اتحادي ، تعددي ..... وبالفعل جرى تضمين الكثير من نصوصه

في الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ م ليجري توزيع السلطات بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم تمهيدا لإقرار هذه المبادئ الرئيسة في الحكم على أرض الواقع .

وفي ٣٠/ ٦ / ٢٠٠٤ م جرى نقل السيادة من سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة ((بول بريمر)) إلى الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة ((أياد علاوي)) لتقود البلاد ضمن مرحلة انتقالية وهي تمتلك الصلاحيات التشريعية والتنفيذية معا ضمن المرحلة الانتقالية المؤقتة . وجرت الانتخابات النيابية الأولى في ٣١/ ١ / ٢٠٠٥ م على وفق الأمر المرقم ((٩٧)) لسنة ٢٠٠٤ م الذي أصدره ((بريمر)) – قانون الأحزاب والهيئات السياسية – ومن ثم جرت الانتخابات النيابية الثاني في ١٥ / ١٢ / ٢٠٠٥ م بحسب القانون الانتخابي رقم ((١٦)) الصادر في ٩ / ٩ / ٢٠٠٥ م الذي اعتمد نظام القائمة المغلقة ((لاعتبارات سياسية تتعلق بمصالح الأطراف السياسية التي أرادت أن يكون لها تمثيل حقيقي بعد الانتخابات وبحسب ما أدرجه رئيس كل قائمة انتخابية من مرشحين ، وما رافقه من إجراءات اتبعت خلال العملية الانتخابية ....)) ، ومن ثم إجراء الانتخابات النيابية الثالثة في ٧ / ٣ / ٢٠١٠ م على وفق القانون الانتخابي الصادر عن مجلس النواب العراقي ذي الرقم ((٢٦)) في ٩ / ١٢ / ٢٠٠٩ م باعتماد نظام القائمة المفتوحة ((نظام القائمة شبه المفتوحة إن صح التعبير بسبب ترك المجال في ترتيب أسماء المرشحين على وفق القائمة من جانب ، والترشيح بشكل مستقل أو كيان سياسي ...... لتتم حرية الانتخاب للقائمة أو المرشحين بحسب الصفة القانونية التي اعتمدتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عند ترتيب الإجراءات الفنية للانتخابات ......)) ليكون بديلا عن القانون الذي سبقه بسبب الانتقادات التي وجهت إليه آنذاك . في الوقت الذي تجري فيه العملية السياسية الديمقراطية من دون وجود قانون خاص ينظم عمل الأحزاب السياسية في العراق ، أي بمعنى انعدام وجود مرجعية قانونية تنظم أبعاد هذه التجربة الجديدة على وفق ما نصّ عليه الدستور الدائم .

وفي الوقت نفسه بقيت العملية السياسية الديمقراطية تشهد تحديات كبيرة بسبب إقرار مبدأ المحاصصة ((والتي ما زالت تعاني منه لحد الآن)) في توزيع المسؤوليات والاعتماد على التوافقات السياسية والتفاهمات السياسية ...... بغية إرضاء الأطراف السياسية المشاركة فيها مع

تفاقم مشكلة صراع الإرادات السياسية المتباينة التي تسعى نحو فرض رؤية طرف على آخر من دون الانطلاق من قواعد عمل سياسية مشتركة تتجاوز الاصطفاف الطائفي والمذهبي والقومي...، فضلا عن تأخر صياغة مشاريع القوانين المتأخرة من الدورات التشريعية السابقة للبرلمان ((فضلا عن قلة مشاريع القوانين المقترحة والمفترض تشريعها بما يتلائم وضرورات المرحلة الراهنة .... إلى جانب وجود مؤسسات تعمل من دون استكمال تشريع قوانين خاصة بها تنظم عملها مثل الهيئات المستقلة ومؤسسات المجتمع المدني .....)) والتي يفترض إنجازها لتتوائم مع ما اقره الدستور من أجل تدعيم الديمقراطية وإرساء أسس حديثة في بناء الدولة المدنية بعيدا عن الشك و / أو انعدام الثقة بين الأطراف السياسية المشاركة في الحكم .

إلى جانب ذلك تعدد رؤى القوى السياسية والاجتماعية ((المشاركة في التجربة الديمقراطية)) بشأن مشاريع القوانين المقترحة ، فعلى سبيل المثال جرت المصادقة على قانون مجالس المحافظات منذ عام ٢٠٠٨ م وعليه أكثر من (٨٠) ملاحظة وردت من جانب أعضاء مجلس محافظة بغداد فقط ، فضلا عن بقية الملاحظات والمقترحات التي تقدمها الكتل والأحزاب السياسية المختلفة . والشيء نفسه يذكر على مشروع قانون النفط والغاز المقترح منذ سنوات والذي مازال مثار جدل سياسي محتدم بين الكتل السياسية.....

أهمية البحث : –

تنطلق أهمية البحث من استمرار الأزمات والمشكلات السياسية التي انتابت التجربة الديمقراطية العراقية حديثة النشأة بسبب صراع الإرادات السياسية بين فئات الطبقة السياسية الحاكمة الساعية نحو أن يكون لها دور مؤثر في الحياة السياسية ، ليبدو المشهد السياسي محتدما ومحتقنا في آن واحد من جرّاء تداعيات المحاصصة الطائفية والمطالبة بالشراكة والسعي نحو تحقيق تفاهمات سياسية مليئة بالمتناقضات بسبب اختلاف رؤى و مصالح الأطراف السياسية ذاتها .

فرضية البحث : –

تتمحور فرضية البحث حول معادلة سياسية محددة مفادها تأمين السلطة والدور السياسيين لأطراف العملية السياسية على حد سواء في عملية سياسية ديمقراطية لم تصل إلى مرحلة النضج السياسي المطلوبة بسبب تباين الإرادات السياسية بين فئات الطبقة السياسية

الحاكمة أنفسهم ، فضلا عن اللجوء في حل الخلافات السياسية إلى مرجعيات سياسية متعددة والمتمثلة برؤساء وقادة الكتل السياسية سيما الكبيرة و المتنفذة في الحياة السياسية . من دون الاحتكام إلى المرجعيات القانونية مثل الدستور والقوانين المشرّعة النافذة بموجبه والكفيلة بحل جميع الأزمات والمشكلات من خلالها ، ليفسح المجال أمام تباين في الرؤى والمواقف السياسية التي عكست حالة من الصراع المستمر بين الإرادات السياسية ، لتبدو الأجواء السياسية بعيدة عن الثقة المتبادلة فضلا عن حالة التشكيك في النوايا بين شركاء التجربة الديمقراطية نفسها .

هيكلية البحث : –

تنقسم هيكلية البحث إلى أربعة محاور رئيسية مع مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات ، يتعلق المحور الأول بصراع الإرادات السياسية الناجم عن انهيار النظام السياسي السابق والرغبة في ملء فراغ السلطة وتحديد طبيعة ممارسة السلطة بعد ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ م . أما المحور الثاني فيبحث في حداثة التجربة الديمقراطية وما أنتجته الاصطفافات الطائفية والمذهبية ..... ، في ظل التوافقات والتفاهمات السياسية بين إرادات سياسية متباينة تبغي تحقيق الشراكة الديمقراطية والتوازن في التمثيل ومطالب سياسية عديدة ..

والمحور الثالث يبحث في تداعيات صراع الإرادات على العملية السياسية الديمقراطية وما أفرزته من صراع محتدم على الهوية ((إضعاف الوحدة الوطنية)) في ظل انعدام الثقة بين الأطراف السياسية وانعدام وضوح البرامج السياسية التي نادت بتحقيقها في مرحلة الدعاية الانتخابية .

أما المحور الرابع فيتعلق بكيفية البحث في توحيد الإرادات السياسية من خلال الاستيعاب والمشاركة الحقيقية لجميع مكونات المجتمع العراقي على أساس المواطنة والكفاءة .....، مع الاتفاق على صياغة مشروع سياسي وطني يحظى بالإجماع الوطني من أجل توطين الديمقراطية الحقيقية وتدعيمها ((تداول سلمي للسلطة)) لمصلحة الأجيال القادمة .

أولا : بوادر صراع الإرادات السياسية :–

مما لا شك فيه أن يصاحب أي تحول سياسي ديمقراطي في أي بلد ظهور صراع إرادات سياسية متباينة و / أو متماثلة طالما إن الجميع يريد أن يشارك في الحكم ، وهذه الرغبة متأتية من فحوى التحول الديمقراطي نفسه الذي فرضته سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة ((الولايات المتحدة

الأمريكية)) التي شرعت في بناء مؤسسات الدولة بشكل فوقي مفروض من قمة الهرم المؤسسي من دون أن يراعي خصوصية هذا البلد وثقافاته المتنوعة بحكم تكوينه الاجتماعي . لذا نجد أن العملية السياسية الديمقراطية ولدت محتقنة من البداية بسبب اعتماد المحاصصة الطائفية والمذهبية والقومية ..... فضلا عن الاعتماد على الإرادات الخارجية التي تصاحبها فرض املاءات مشروطة بين الحين والآخر على هذا الطرف أو ذاك .

من هنا بدت أمامنا إرادات سياسية متعددة تعكس الواقع السياسي الجديد في العراق الذي اخذ يشهد ظهور أحزاب سياسية كثيرة بحكم التعددية السياسية التي اقرّها الدستور الدائم شكلا ومضمونا ((رغم وجود رغبة حقيقية من بعض القوى السياسية الفاعلة لتأخير إقرار قانون ينظم عمل الأحزاب لأنه سيحدد ضوابط عملها وأمور فنية أخرى.....))، لتحاول إثبات وجودها في الساحة السياسية لتستكمل دورها السياسي الذي بدأت به وهي في المعارضة قبل عام ٢٠٠٣م.

لذا تعددت وتنوعت الإرادات على وفق التحديات والأزمات التي تواجه القوى السياسية والاجتماعية وهي تعمل ضمن عملية سياسية مليئة بالتناقضات ، فحري بنا أن نعالج أهم الموضوعات التي تتعلق بالتجربة الديمقراطية سيما وأنها تعد الأنموذج في المنطقة العربية التي بدأت تنهار أنظمتها السياسية الشمولية الواحدة بعد الأخرى ((تونس ، مصر ، ليبيا ، اليمن... منذ بداية عام ٢٠١١ م)).

ومن تأثيرات صراع الإرادات السياسية في العملية السياسية الديمقراطية العراقية هو إنشاء مجلس الحكم الانتقالي في ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٣ م الذي لم تكن لديه أي صلاحيات لترافقه حكومة تضم وزارات تعمل على وفق القوانين التي يشرعها الحاكم المدني آنذاك ((بول بريمر))، مع مراعاة المحاصصة الطائفية في تولي المسؤولية لأرضاء جميع الأطراف السياسية المشاركة في الحكومة وعلى وفق هذه التقسيمات والتوزيعات ظهرت إرادات سياسية متأتية من المكون الفرعي الذي ينتمي إليه لتجد صداها في صراع متباين في حدود ممارسة السلطة نفسها .

ولم يأت هذا الصراع بين الإرادات السياسية من فراغ وإنما هو وليد المرحلة السابقة ((نظام الحكم الشمولي)) الذي احتكر السلطة بشكل منقطع النظير لتتمركز في الطبقة السياسية

الحاكمة ليس إلا ، من أجل فرض السيطرة والسطوة بالقوة من دون وجود أدنى قدر من المشاركة السياسية بسبب تفرد حزب سياسي واحد بالسلطة ((الحزب القائد)) – لتتولد احتقانات سياسية ناجمة عن انغلاق النظام السياسي على ذاته ولمدة ليست بالقصيرة – (١) . وخلال الأعوام ١٩٦٨ – ٢٠٠٣ م حاول النظام الحاكم آنذاك تدعيم سيطرة العائلة الحاكمة لاختراق جميع المكونات الاجتماعية في البلاد لتكون له المكنة في التحكم ، لاسيما وأن السيطرة المدنية والحزبية والعسكرية من الطبقة السياسية الحاكمة سابقا على جميع المكونات الاجتماعية العراقية أدت إلى تكوين مفهوم محدد يتعلق ب ((المشكوك في ولائهم)) للسلطة الدكتاتورية الحاكمة آنذاك تمهيدا لإبعادهم وتحجيم دورهم في المجتمع على مختلف المستويات . (٢) من هنا لم يكن أمامنا سوى مواجهة تداعيات المرحلة السابقة من اجل ملء الفراغ الذي حدث في مفاصل الدولة كافة بعد انهيار النظام السابق ((بعد الاحتلال)) رغم إن بعض القيادات السياسية الحالية حاولت الكثير – سابقا وحاليا – بغية إعادة ترميم وإصلاح ما أفسدته تجارب الحكم السابقة بإقامة نظام حكم سياسي ديمقراطي رشيد يعمل على إزالة مساوئ المرحلة الماضية .

١– في كيفية ملء فراغ السلطة : –

نصّ قانون أدارة الدولة المؤقت لعام ٢٠٠٤ م الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة وفقا للمادة (٤) على توزيع السلطات بين المركز ((الحكومة الاتحادية)) والحكومات المحلية من أجل ملء الفراغ الناجم عن انهيار نظام الحكم السابق .

وعندما جرى إقرار الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ م تضمنت المادة (١) منه على أن نظام الحكم هو جمهوري، نيابي (برلماني)، ديمقراطي تعددي و اتحادي.(٣) لذا يفترض تأسيس مؤسسات الدولة الحقيقية ((التي لم تكن واضحة المعالم بسبب طبيعة المرحلة السابقة)) على أسس جديدة مع مراعاة الإرادات السياسية والمجتمعية النابعة من الواقع السياسي الديمقراطي، والتي تمتلك رؤيا سياسية منبثقة من فلسفة جديدة لما يجب أن يكون عليه نظام الحكم خلال المرحلة القادمة وضمن توجه تنافسي – عقلاني ايجابي* يؤسس لعلاقة مؤسسية معيارها توجيه الإرادات السياسية والمجتمعية نحو بناء سلطة ومؤسسات دولة عصرية مدنية على حد سواء .

مع الأخذ بنظر الاعتبار المرجعية القانونية والمهنية لتكون سابقة على المرجعيات السياسية عند أداء المسؤولية لتتجاوز الانتماءات والولاءات الحزبية الضيقة تمهيدا للخروج من المحاصصة الطائفية ** في تولي المسؤولية ليتسنى ملء الفراغ الحاصل في السلطة على مستوى العمل والانجاز.

٢ – طبيعة ممارسة السلطة : –

جرت ممارسة السلطة في العراق بعد ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ م على أساس المحاصصة الطائفية والتوافقات السياسية حينا ، ومن ثم الشراكة في أداء المسؤولية حينا آخر ، وبين هذا وذاك أزمات وتحديات كبيرة عصفت بالمشهد السياسي المرهون بصراع محتدم بين إرادات متباينة ومفروضة من القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية لفرض رؤيتها على هذا الطرف أو ذاك لنبدو أمام مشكلات عديدة بحسب فهمنا وتصورنا للواقع الذي شهده المجتمع العراقي و منها :

١– تحدي الوضع الأمني الذي يواجه تحديات داخلية وخارجية ((مكافحة الإرهاب الدولي)) .

٢– انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري ((الفساد الكلي الذي انتشر في المستويات العليا من مؤسسات الدولة سيما الدرجات العليا التي شخصّها البرلمان عبر لجنة النزاهة النيابية ومن ثم كشفها عبر وسائل الاعلام رغم بط ء الإجراءات القضائية المتخذة بحقهم ....)) .

٣– تداعيات تضخم الجهاز الإداري .

٤– تضاد الرؤى السياسية المختلفة حيال بعض القضايا الخلافية ((الطاقة، كركوك والمناطق المتنازع عليها (سنجار ومخمور وشيخان......)، الموازنة العامة للدولة ، توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم،.....)) بسبب تعدد التفسيرات لنصوص المواد الدستورية والقانونية وبحسب طبيعة العلاقة بين الكيانات السياسية والكتل البرلمانية نفسها .

٥– عرقلة إقرار مشاريع القوانين بسبب التجاذبات بين الكتل النيابية داخل البرلمان والناجمة عن تقاطع الإرادات السياسية ((وهي مسؤولية يتحملها الجميع)) .

٦- الانسحابات المتكررة لدى انعقاد جلسات البرلمان من قبل أعضاء بعض الكتل النيابية ، والشيء نفسه على مستوى الحكومة عندما انسحبت القائمة العراقية لتقاطع جلسات مجلس الوزراء والبرلمان في بداية عام ٢٠١٢م .

٧- انعدام الاتفاق والتوافق على مفهوم الشراكة الديمقراطية والتوازن في مؤسسات الدولة على مستوى التمثيل وتولي المسؤولية .

٨- انعدام الثقة بين الفرقاء السياسيين بسبب حالة التشكيك السائدة في المشهد السياسي العراقي .

ثانيا : حداثة التجربة الديمقراطية : -

تعد التجربة الديمقراطية في العراق حديثة النشأة مقارنة بحجم التحديات والأزمات التي تواجهها العملية السياسية منذ ٩ / ٤/ ٢٠٠٣ م تجربة مليئة بالمتناقضات السياسية بسبب الاعتماد على التوافقات السياسية والمطالبة بالشراكة في صنع القرار واتخاذه ، مع تحقيق قدر معقول من التوازن في التمثيل لمن يتولى المسؤولية في مؤسسات الدولة ، وكل ذلك متأتي من وجود صراع بين الإرادات السياسية على مستوى الطبقة السياسية الحاكمة عامة .

١- الاصطفاف السياسي الطائفي ((البعد الطائفي)) :

جرى الشروع نحو الاصطفافات الطائفية من اجل تحقيق الأهداف السياسية عبر توزيع الأدوار بين القوى السياسية والاجتماعية بقدر يعكس وجود حالة من الولاء والانتماء للمكونات الاجتماعية الفرعية وحسب تكوينها وانتمائها الطائفي والمذهبي والقومي .... ورغم تأثير ذلك على الأداء في المؤسسة التشريعية والتنفيذية وبقية مؤسسات الدولة برمتها ، فقد بقيت الحكومات المتعاقبة ((حكومة أياد علاوي ٢٠٠٤ م ، حكومة إبراهيم الجعفري ٢٠٠٥ م ، وحكومتي نوري المالكي ٢٠٠٦ م و ٢٠١٠ م)) تعاني الكثير من هذه الظاهرة بسبب الانشداد نحو الولاء والانتماء للمكون الاجتماعي الفرعي الذي عمّق الصراع بين الإرادات السياسية التي أسهمت ((على سبيل المثال)) في تأخر تشكيل الحكومة بضعة شهور بعد الانتهاء من كل عملية انتخابية ، يرافقه تضخيم الجهاز التشريعي والحكومي من أجل أرضاء جميع الأطراف السياسية وهذا ما لاحظناه جليا على صعيد الواقع السياسي .

فقد جرى زيادة عدد مقاعد البرلمان في الانتخابات النيابية الثالثة إلى (٣٢٥) مقعدا بعد أن كان البرلمان قبل عام ٢٠١٠ م مكون من (٢٧٥) مقعدا ، والشيء نفسه في عدد الوزارات الذي وصل إلى أكثر من (٤٢) وزارة بعد أن كانت (٢٢) وزارة ثم أصبحت (٣٧) وزارة عام ٢٠٠٦ م .

أن السبب في ذلك يكمن في حاجة المكونات السياسية والاجتماعية إلى المزيد من التمثيل والمشاركة ، سيما التي لم تستطع أن تحصل على نسب مرضية تكفي لتثبيت تواجدها في مؤسسات الدولة كافة . وهذا ما حدث بعد انتخابات ٧ / ٣ / ٢٠١٠ م عندما جرى اعتماد عقد مؤتمر في أربيل أواخر العام نفسه لحلحلة الجمود والركود السياسيين الذي أكتنف المشهد السياسي من أجل تشكيل الحكومة بعد صراع طويل بين إرادات سياسية متباينة بشأن موضوعة من يشكل الكتلة البرلمانية الأكبر لتؤهله في تأليف الحكومة حسب المادة (٧٦) من الدستور . في الوقت الذي لجأت القوى السياسية إلى طلب رأي قانوني ((استشاري)) يوضح ذلك بغية إنهاء الصراع بين الكتلة العراقية التي حصلت على (٩١) مقعدا وكتلة دولة القانون التي أحرزت (٨٩) مقعدا ليستمر الجدل والخلاف السياسي لغاية عقد تفاهمات أو اتفاقات أربيل ليجري حسم الصراع بالتوافق السياسي بين الإرادات المتباينة . بمعنى أن الترتيبات السياسية قد جرى وضعها من خلال نوع من الإرضاء لهذا الطرف أو ذاك على وفق الآليات السابقة .

٢- توافقات سياسية أم شراكة ديمقراطية :

جرى اعتماد هذا المبدأ من أجل ضمان إشراك جميع القوى السياسية في الحكم من جانب ، وللخروج من المأزق السياسي الذي أتسمت به العملية السياسية الديمقراطية خلال الانتخابات النيابية الثلاث السابقة من جانب آخر.

لتتم عملية ترتيب القضايا الخلافية الخاصة بالمؤسسة التشريعية أو تكوين الجهاز الحكومي بحسب التوافقات السياسية لتصبح أساسا لمعالجة الإشكاليات ، سيما وأننا بحاجة إلى استكمال البناء القانوني (التشريعات) ومن ثم العمل على تنفيذ البرنامج السياسي الحكومي الذي وعدت القوى السياسية بانجازه قبل الانتخابات ((خلال الدعاية الانتخابية)) .

في الوقت الذي جرى العمل على استكمال ترتيبات التوافق السياسي بمبدأ الشراكة الديمقراطية الذي يعد الأساس في ممارسة السلطة من خلال حكومة تحترم تكافؤ الفرص أمام الجميع لضمان هذه الشراكة.(٤) ولإعطاء شكل ومضمون آخر للعملية السياسية الديمقراطية، ففي اتفاقات أربيل أواخر عام ٢٠١٠ م والمكونة من (٩) بندا أرادت القائمة العراقية تشكيل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية من خلال تشريع قانون خاص به ((رغم اعتراض التحالف الوطني عليه فيما بعد بحسب رؤيته كونه يشكل مخالفة دستورية لأنه سيزيد من مؤسسات صنع القرار في الدولة)) لمراقبة الخطط الإستراتيجية للسياسات العامة للدولة وعلاقاتها الخارجية ومشاريعها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية مع مراقبة تنفيذ جميع مراحلها .

لذا فأن مبدأ الشراكة الديمقراطية في هذه المرحلة الحرجة يعد حلا وسطا بين المطالب المتصارعة لتفادي الأزمة السياسية الناجمة عن عدم حصول أي من القوائم على الأغلبية التي تؤهلها لتشكيل الحكومة، وبالتالي حاجة كلا منها للتحالف مع القوائم الأخرى لتوفير الأغلبية المطلوبة داخل البرلمان بغية نيل الثقة في تشكيل الحكومة. والشراكة حالها كحال الحكومات الائتلافية التي تضم تحالف مكون من قوى سياسية مختلفة وفاعلة تأتي ضمن السياق السياسي الطبيعي، رغم التجاذبات التي حدثت على النتائج بين القوائم والأحقية لمن يشكل الحكومة ودعوة البعض للتناغم مع المناخ السياسي السائد والحاجة الماسة لهذه الشراكة لإدارة شؤون البلاد، ولكن تبقى الشراكة متأتية من رحم الأزمات الانتخابية ((الحكومات الائتلافية)) وهي اقرب لحكومة الوحدة الوطنية وتقوم على مشاركة واسعة من القوائم والكتل والقوى السياسية على أن يتحدد الوزن النسبي لهذه القوى داخل حكومة الشراكة الوطنية على وفق الاستحقاق الانتخابي ، بينما تستند حكومة الوحدة الوطنية إلى التمثيل النسبي لمكونات الشعب اجتماعيا وسياسيا ؛ وربما تعد الشراكة الحل الأمثل للخروج من المأزق السياسي ولكنه مليء بالتجاذبات السياسية وهي لرأب الصدع الذي حدث بسبب المنافسة الانتخابية ونتائجها، ولكن جدواها هو بالأساس التداول السلمي للسلطة لضمان العملية السياسية الديمقراطية. (٥)

٣ – تنوع الإرادات السياسية :

تتنوع وتتعدد الإرادات السياسية عندما تصبح العملية السياسية الديمقراطية في حركية مستمرة تتفاعل فيها الأطراف السياسية والمكونات الاجتماعية لتبدو أمامنا عناصر طاردة لبعض الرموز السياسية أحيانا وعناصر جاذبة أخرى ، إذا ما أرادت أن تحقق أي تقدم سياسي شريطة أن تنطلق من المكون السياسي – الاجتماعي الذي يعكس أرادات سياسية متنوعة ومتعددة نابعة من المجتمع نفسه .

لاسيما وأن الوحدات الاجتماعية المختلفة وغير المندمجة الواحدة بالأخرى وفي أغلب الأحيان متعارضة فيما بينها ، في الوقت نفسه الذي لا يمكنها الانفصال عن أغلب الوحدات الاجتماعية الكبرى التي تؤلف جزءا منها ، لأن هناك مصلحة عامة مشتركة تطغي على مصالح كل الوحدات الاجتماعية الفرعية وتتوزع ولاءات الأفراد أفقيا ضمن وحدات فرعية ، وعموديا على التباين الاجتماعي العام لكل منها بحيث ينجم عن ذلك نظام اجتماعي متوازن والمعروف بنظام الضبط والموازنة ، فضلا عن ذلك توجد بعض الروابط الأخرى التي تضمن تداخل الوحدات بعضها بالبعض الأخرى بحيث لا يجعل ضرورة إلى وجود سلطات أخرى . ويوجد في هذا المجتمع نظام سياسي تندمج السلطة والسلطات الأخرى بيد شخص الحاكم ويحيط به مجموعة من الأفراد يساعدونه على تصريف شؤون المجتمع السياسي .(٦)

وقد مرّ المجتمع العراقي بسنوات عجاف بسبب مركزية السلطة وشموليتها خلال المرحلة التي سبقت عام ٢٠٠٣ م ، وازدادت التحديات في ظل التحول السياسي الديمقراطي والمطالبة بتحقيق قدر مقبول من المشاركة السياسية الواعية في المجتمع . (٧) وفي الوقت نفسه سادت ملامح اللعبة الصفرية مع غياب الحلول الوسط وعدم الاتفاق على المبادئ الرئيسية والثوابت الوطنية والاعتماد على القوة لحل المشاكل وربما احتمالية سيطرة التفكير الشمولي من جديد أو عودته وغياب التقاليد الديمقراطية الحقيقية . (٨) مع تعدد مراكز السلطة التي تؤدي في هذه الحالة إلى ظهور صراع بين الإرادات السياسية بسبب شعور كل طرف سياسي بأنه أقوى من الآخر ، وبالتالي تصبح التجربة السياسية الديمقراطية غير ناضجة ومتعثرة بمشكلات عديدة منها عدم الاتفاق على رؤى مشتركة في العمل السياسي حتى وأن كان توافقيا والذي لم يتحقق

بالأساس . كما أن تنوع الإرادات السياسية في المجتمع يعد مشروعا مهما في قيام الديمقراطية بحكم مشروعية حق التعبير المضمونة قانونا *** والمكرسة في قناعات وأذهان الناس وهي التي تفضي للتعددية في الآراء المتباينة التي تغني الفكر وتوسع آفاقه . والديمقراطية التنافسية تقدم لجميع القوى السياسية المتضادة والمتنافسة حلا مرضيا يتفادى العرقلة في مسيرة الحكم عبر إقناع الأقلية بالخضوع للأكثرية رغم عدم اقتناعها به في أحوال كثيرة . (٩) لتجري العملية الديمقراطية على وفق معادلة التعدد والتنوع بين الإرادات السياسية المحركة للمشاركة السياسية بين الأطراف السياسية والاجتماعية كونها الضامن الحقيقي لها .

ثالثا : تداعيات صراع الإرادات على العملية السياسية الديمقراطية : –

أدت التحولات الديمقراطية التي شهدها العراق إلى حدوث حراك سياسي واجتماعي داخل المجتمع مما أدى إلى ظهور تداعيات لم تكن بالحسبان لتؤثر بشكل أو بآخر في العملية السياسية الديمقراطية تمثّلت في مواجهة صراع الهوية ، إلى جانب عدم بلورة رؤية مشتركة وموحدة لممارسة العمل السياسي على وفق البرامج السياسية التي وعدوا ناخبيهم بتحقيقها .

١- صراع الهوية ((إضعاف الوحدة الوطنية)) :

أن الهوية عبارة عن تأكيد التماثل داخل الجماعة والاختلاف في خارج الجماعة، وقد تكون الهويات اختيارية مثل (العقيدة) أو قد تكون مفروضة مثل (السلالة أو الأصل)، أما محتوى هوية الجماعة فأنه البناء الاجتماعي وهي الشعور بالانتماء للجماعة (الهوية القومية).... (١٠)

والهوية الاجتماعية ذلك الجانب من المفهوم الذاتي للفرد الذي ينبعث من واقع معرفته بعضويته في جماعة أو جماعات اجتماعية ، إلى جانب المغزى القيمي والانفعالي المرتبط بهذه العضوية . (١١) أما الصراع داخل الهوية فينبثق من دراسة الذات في سياق اجتماعي وله معاني تحليلية للكشف عن شمولية تحدث لدى الفرد في هويته الفردية على المستوى الاجتماعي لتبدو أنها نوع من الشمولية الصراعية (العدائية الأثنية) وقد يحدث التنافس والشمولية في الصراع في كل جماعة من الداخل. (١٢) بمعنى أن صراع الهوية هو التعبير عن هوياتهم الفرعية من خلال الثقافات المكتسبة ((قيم، عادات، تقاليد، أفكار،..........)) والتي تنتقل إلى أفرادها لتحدث

نوع من التفاعلات ضمن الهويات الثقافية المجتمعية الفرعية بسبب حالة الاختلاف التي تجري داخلها . (١٣)

لاسيما وأن الأنساق الاجتماعية تتكون من أنساق فرعية متعددة تتفاعل مكوناتها الأساسية التي تحدد السلوك العام للجماعات الاجتماعية ككل ضمن بيئتها المكونة لها ، وهذا ما نراه واضحا في سلوكيات الأفراد أنفسهم على وجه الخصوص عندما يكونوا غير مقتنعين ببعض سلوكيات الجماعات الأخرى لتتولد حالة من عدم الرضا ليبدو التمييز فيما بينهم واضحا من الناحية العملية ، سيما عندما يكون الأنموذج السائد هو السعي نحو البقاء والتكيف والتحكم من أجل إحراز الهدف ، أما الإشكالية فتبقى في مدى تحقيق الانسجام والتناسق والوئام بين الوحدات الاجتماعية الفرعية . (١٤)

لذا فلابد من معرفة طبيعة المجتمع نفسه وما تجري فيه من تفاعلات تتعلق بالانتماء والولاء.....، لأن المشكلة تكمن في مواجهة قضايا تتعلق بالرغبة في التحكم ومقدار الثقة المتوافرة بين الأطراف الاجتماعية الرئيسية والفرعية.(١٥)لأن الاختلاف في التوجهات والسلوكيات هو الذي يحدد أبعاد صراع الهوية داخل المجتمع طالما أن كل المكونات الاجتماعية تسعى في أن يكون لها دور سياسي في المجتمع السياسي وبحسب نوع الثقافة السياسية السائدة ، سيما عندما تكون الآليات الديمقراطية التنافسية هي الحاكمة في المشهد السياسي .

ففي العراق لاحظنا أن التنوع الاجتماعي بدا واضحا منذ تأسيس الدولة ، وقد أتبع النظام السياسي الشمولي السابق أسلوب الاضطهاد السياسي بغية احتكار السلطة لأطول مدة ممكنة وتمكين مركزيتها في الأداء السياسي من دون أن تناظرها أي سلطة بديلة . (١٦) مخترقا بذلك جميع التكوينات الاجتماعية والثقافية..... في المجتمع بسبب وجود حزب سياسي واحد يحتكر السلطة بشكل مستبد ويمتلك القوة المادية والمعنوية بحيث أصبح قادر على أثارة الاستعداء بين المكونات الاجتماعية الفرعية ، لتكون لديه القدرة على إقصاء هذا المكون أو ذاك والعمل على تهميش دوره و/ أو إضعافه متى ما شاء و في جميع الأحوال .

فقد عمد النظام السياسي السابق قبل عام ٢٠٠٣ م إلى إضعاف هوية غير العرب في شمالي العراق بمنع استخدام اللغة وأمور أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية ((رغم الحكم الذاتي

الذي تتمتع به منذ بداية سبعينيات القرن الماضي)) من أجل تنفيذ برنامج التعريب بالقوة العسكرية لتقويض النفوذ الكردي كما حدث عام ١٩٨٨ م عندما جرى قتل أكثر من (١٠٠,٠٠٠) ألفا كرديا في حملة الأنفال باستخدام الأسلحة الكيمياوية ، والشيء نفسه حدث في ضرب الانتفاضة الشعبانية في جنوبي البلاد عام ١٩٩١ م عندما شعرت السلطة الحاكمة آنذاك بوجود خطر حقيقي يهدد بقائها في الحكم . (١٧) والشيء نفسه تكرر في المناطق الغربية من العراق عندما حاولت بعض القيادات العشائرية القيام بمحاولة انقلابية ضد النظام السياسي السابق في منتصف تسعينيات القرن الماضي مما أدى إلى إبعادهم عن مراكز المسؤولية بغية إضعافهم وتهميش دورهم في المجتمع ، بسبب دوافع كل حاكم وهو يحاول أن يدافع عن سلطته وحكمه بالقوة وهذا مستمر لدوافع شخصية تتعلق بالحاكم نفسه ((لإضعاف جميع مكونات المجتمع العراقي طالما أن الضرر قد لحق بهم جميعا على حد سواء)) .

من هنا يتبين لدينا أن المرحلة السابقة شهدت إضعافا حقيقيا للوحدة الوطنية ، ولكن بعد عام ٢٠٠٣ م تأججت مسببات صراع الهوية عند اعتماد المحاصصة الطائفية في توزيع المسؤوليات ((المبدأ الذي اعتمده بول بريمر رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة عند تأسيس مجلس الحكم الانتقالي بعد احتلال العراق)) وأصبح التوافق السياسي الديمقراطي الأسلوب الآخر في أتمام الصفقات السياسية وحسم القضايا الخلافية مما أثر على أداء الطبقة السياسية الحاكمة في المؤسسة التشريعية والتنفيذية.... خلال الأعوام القليلة التي مضت .

٢- انعدام الثقة بين الأطراف السياسية :

أتخذ التحول السياسي الديمقراطي في العراق خطوات مهمة رغم إن هذا التحول قد جرى بشكل سلمي ولكنه لم يكن سليما ، إذ تعاقبت ثلاث حكومات في سبع سنوات مع تبديل وزراء ووكلاء وزراء ((والبعض منهم مازالوا في مواقع المسؤولية بسبب دعم كتلهم السياسية والنيابية لهم)) على وفق قواعد المحاصصة الطائفية ولم تظهر أمامنا سلطة مدنية قوية قادرة على إدارة التحول بحسب القواعد الأصولية ؛ إذ انتابت العملية السياسية تحديات عديدة ((فساد مالي وإداري ، التحدي الأمني في مكافحة الإرهاب الدولي ، مدى القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية..)) . (١٨)

أما حالة انعدام الثقة بين الأطراف السياسية فنلحظها من تعدد الخطاب السياسي في جميع مؤسسات الدولة ليعكس المرجعية السياسية للكيان السياسي الذي ينتمي إليه أطراف العملية السياسية وليس المرجعية القانونية والمهنية ، لذا فأن المشهد السياسي أصبح محتقنا بسبب التجاذبات السياسية والرغبة في أن يكون الجميع في صلب عملية صنع واتخاذ القرار على حد سواء . من هنا تأخرت عملية تشكيل الحكومات عقب كل انتخابات نيابية فقد استمرت التجاذبات السياسية على أوجها لمدة (٩) شهرا في الحكومة الأخيرة على أثر مبادرة رئيس إقليم كردستان ((مسعود البارزاني)) لعقد أجتماع في أربيل أوآخر عام ٢٠١٠م من أجل الخروج من أجواء انعدام الثقة بين الفرقاء السياسيين بسبب حالة الشك التي انتابت المشهد السياسي عموما.

فكل مكوّن أو كتلة سياسية لديها اشتراطات مسبقة فضلا عن المخاوف من بعض الكتل (الكتلة العراقية مثلا) من انعدام التوازن في التمثيل داخل مؤسسات الدولة ، إلى جانب انسحاب الخلافات السياسية إلى دول الجوار الإقليمي مما زاد الوضع السياسي تعقيدا ، فبعد مضي عامين من تشكيل الحكومة مازالت الأطراف السياسية غير قادرة على تجاوز خلافاتها ولم يتحقق انعقاد المؤتمر الوطني بموعده في ٥ / ٤ / ٢٠١٢ م الذي دعا إليه الرئيس العراقي ((جلال الطالباني)) . ومع انعقاد الاجتماع التشاوري الذي يسبق الاجتماع الوطني المزمع عقده لصياغة بنود برنامجه في ظل سعي التيار الصدري نحو إيجاد مشتركات بين التحالف الوطني والقائمة العراقية من جانب ، والتحالف الوطني والتحالف الكردستاني من جانب آخر بعد تزايد الخلافات السياسية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في كردستان (فضلا عن ورقة العمل التي طرحتها مؤخرا أئتلاف دولة القانون كحل سياسي لما يجري من أحداث في الساحة السياسية) . ليتم تحقيق تفاهمات سياسية تستند إلى مبادرة ((مسعود البارزاني)) السابقة من أجل معالجة المشكلات العالقة واستعادة الثقة المفقودة (فالبعض يلوح بسحب الثقة من الحكومة ، والبعض الآخر يريد إجراء انتخابات نيابية جديدة أو تبديل الحكومة الحالية بحكومة أغلبية سياسية .....) بين أطراف العملية السياسية أنفسهم . رغم تمكن الحكومة من أن تحقق أنجاز كبير على الصعيد الإقليمي (انعقاد القمة العربية لأول مرة في بغداد في ٢٩ / ٤ / ٢٠١٢ م) والذي يفترض أن يعطي دافعا سياسيا لتجاوز صعوبات المرحلة السابقة و لترتيب حيثيات المرحلة القادمة .

٣- عدم وضوح البرامج السياسية :

أن الأحزاب السياسية والطبقة السياسية الحاكمة لم تتمكن من تدعيم التجربة الديمقراطية بشكل كبير ، كونها ما زالت أحزاب شخصية وتميل إلى حد كبير نحو الرمزية وهذا ما لاحظناه خلال الانتخابات المتعاقبة ؛ إذ أظهرت نتائجها فوز رمز السلطة ((في الحزب أو الكتلة أو الكيان السياسي ....)) من دون التركيز على البرامج السياسية الحقيقية . في الوقت الذي تتجه المرجعيات والقيادات الدينية والحكومات أيضا نحو ترسيخ الديمقراطية وتدعيم صفوف الوحدة الوطنية ليخرج من هنا وهناك تصريح من بعض الفئات السياسية قد يفسد هذا التوجه العام ، ومن ثم الانشغال نحو التنافسات والمحاصصة الطائفية لكسب الامتيازات من شأنه أن يضعف التوجه الديمقراطي الذي يجب أن يكون هو السائد والرائد . (١٩)

والحكومة الحالية لم يتم التوافق على برنامجها السياسي وأن حددت ملامحه ، ولكن يصعب تحقيقيه طالما أن الحكومة تعاني من التجاذبات والتنافرات السياسية بين أطرافها رغم مشاركتهم الفعلية فيها ، والشيء نفسه ينسحب على السلطة التشريعية التي ما زالت تعاني من الاختلاف في وجهات النظر على مختلف القضايا ((مشاريع القوانين المطروحة ، المشكلات بين الكتل السياسية ....)) طالما تعلق الأمر في حسم الأمور المختلف عليها بقادة الكتل السياسية حصرا .

لاسيما وأن واقع العمل السياسي الديمقراطي يجري على أساس عدم التعاون بين السلطات الذي يفترض أن نجده ضمن آليات عمل النظام البرلماني ، أما الرقابة والمحاسبة فقد أخذت مديات مختلفة ((رغم استجواب بعض الوزراء سابقا مثل وزير الكهرباء ووزير التجارة ووزير النفط .... ، ومؤخرا أمين بغداد ومحاولات أخرى للاستجواب لاحقا ..... والتي عكست طابع عدم الاتفاق على طبيعة البرنامج السياسي والخدمي المفترض تطبيقه ليأخذ بعدا سياسيا خلافيا لدى الفئات السياسية المتصدية للعمل السياسي ....)). لتبدو المسالة ذات بعد إعلامي كجزء من الصراع المستمر بين الإرادات السياسية المتباينة بسب افتقاره للحسم السريع والجذري عبر الآليات القانونية .

رابعا : في كيفية توحيد الإرادات السياسية : –

لابد من معالجة للوضع السياسي العراقي ضمن الآليات الديمقراطية من أجل توحيد الإرادات للخروج من المأزق السياسي وبلورة مشروع سياسي ديمقراطي حقيقي تتفق عليه جميع الكتل والقوى السياسية المشاركة في العملية السياسية من خلال الآتي : –

١– الاستيعاب والمشاركة الديمقراطية الحقيقية :

تتطلب هذه الكيفية ((الاستيعاب والمشاركة السياسية الحقيقية)) بناء ثقافة سياسية مشاركة أو مساهمة تتقبل الآخر عبر الحوار مع قبول الاختلاف والخلاف في وجهات النظر من أجل توحيد الإرادات السياسية المتباينة ، سيما وأن العملية السياسية الديمقراطية هي منافسة سياسية سلمية بين برامج سياسية عديدة لا صلة لها بالطائفية أو الانتماء للمكون الاجتماعي . (٢٠) بمعنى إعلاء مبدأ المواطنة ((الانتماء للوطن والولاء له)) لدمج شرائح ومكونات المجتمع كافة ضمن الهوية الوطنية الأساسية من دون استبعاد أي طرف أو فئة أو مكوّن .... ، مع تمكين مؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى بوصفها مؤسسات غير فئوية هدفها المصلحة الوطنية والمواطنة لإرساء معايير ديمقراطية في التجربة العراقية مع توفير البيئة الثقافية والاجتماعية المناسبة لتهيئة موانع لأي انتكاسة قد تصيب هذا التحول الديمقراطي. لاسيما وأن التمسك بالطائفية والمحاصصة والجهوية... قد يؤد أي تجربة ديمقراطية وإذا ما تحققت فأنها ستكون ضعيفة.(٢١)

ولكي تتطور المؤسسات الديمقراطية وتزدهر فلابد من توافر شرطين هما : (٢٢)

١– أن يسود تكافل اجتماعي ((Social solidarity)) قوي قادر على ضمان تماسك مكونات المجتمع كافة .

٢– أن يضم المجتمع تنوعا كافيا ((Diversity)) كي تتفاعل مكوناته الاجتماعية بفاعلية .

ففي غياب التكافل الاجتماعي القوي فأن المجتمع يقع تحت تهديد الانحلال ((Disintegration)) وتصبح الحكومة الديمقراطية ضعيفة جدا في الإمساك بهذه الأجزاء (

المكونات) مع بعضها البعض ، ليبرز اتجاه قوي داخل الحكومة يمارس السلطة بشكل قوي للسيطرة على مكونات المجتمع كافة للحفاظ على وحدته . (٢٣)

وأن أي تغيير في البنية الاجتماعية التي تنبثق منها المؤسسات والأنساق الفرعية لا يحدث من تلقاء نفسه، وإنما يجري من خلال سلوكيات وأفعال الناس المتداخلة ((أفراد المجتمع)) لخلق واقع جديد. والتداخل التفاعلي المستمر بين السلوكيات والأفعال يؤدي إلى الإصلاح الذي يفترض أن يكون غير فوقي حتى لا تتراجع العملية برمتها كونها عملية بناء نمطية سلمية مستمرة ((التغيير)) مع التعامل على أساس الرضا المادي والحفاظ على التعاون الذاتي في إطار الجماعة بعيدا عن التهميش بغية استكمال بناء البنية الاجتماعية المتكاملة . (٢٤)

لاسيما وأن مكانة الفرد في المجتمعات التي تمتاز بالفاعلية المستمرة تتحدد على أساس الدور الذي يقوم به في خدمة نفسه ومجتمعه و مدى مشاركته الفاعلة في النهوض بمجتمعه . (٢٥) وهذا يكون في حال وجود مشاركة ديمقراطية حقيقية داخل المجتمع نفسه ، وإذا ما أدارت الحكومات العراقية المتعاقبة البلاد خلال المرحلة القادمة بأسلوب لا يعترف حقيقة بالتعددية المجتمعية الموجودة فعلا ولا يراعي متطلباتها الموضوعية فعندئذ سيكون الفشل في بناء روح المواطنة الحقيقية الداعمة للتجربة الديمقراطية . لا سيما وأن هنالك ضعف في بناء هوية وطنية جامعة قادرة علي استيعاب واحتواء المكونات المجتمعية العراقية ((بسبب صراع الهوية)) ضمن المحتوى السياسي الديمقراطي الجديد وهذا ماشهدناه في استمرار الصراع بين الإرادات السياسية المختلفة ليفاقم الأزمات السياسية بين المكونات السياسية – الاجتماعية على مختلف المستويات ، لذا يفترض الشروع بحوار دائم وغير منقطع بين الأطراف السياسية بعيدا عن نقل تداعيات الأزمات لدول الجوار الإقليمي لطالما أن الحل يأتي من الداخل و في شتى الظروف .

٢–المشروع السياسي العراقي الوطني :

لابد من مشروع سياسي وطني يعمل على دعم مسيرة التحول الديمقراطي للحفاظ على بعض المكتسبات السياسية المتحققة من جانب ، ولتلافي الاحتقانات السياسية التي انتابت العمل السياسي في العراق خلال المرحلة الراهنة من جانب آخر ، لاسيما وأن الاعتماد على المحاصصة

الطائفية والتوافقات السياسية ومن ثم الشراكة من أجل توزيع المسؤوليات لإرضاء جميع الأطراف السياسية قد الحق الضرر بالتجربة السياسية الديمقراطية .

ومن أهم سمات المشروع السياسي الوطني العراقي الجديد هو التخلي عن الطائفية السياسية والعمل على أن يكون التنافس السياسي مبنيا على وفق البرامج السياسية والانجازات التي تحققها كل قائمة انتخابية بدلا من معيار الطائفية والقومي والمذهبية ..... ، لان الانتماءات والولاءات هذه تؤدي لتقسيم المجتمع وتضعف وحدته الوطنية مما يؤدي إلى إشاعة التعصب الفكري والمذهبي والقومي ..... ؛ إذ يكون الفرد مجبرا للتصويت لأبناء طائفته وحزبه حتى لو فشلت في تحقيق الانجازات بغض النظر عن برامجها السياسية . (٢٦) لذا ينبغي تجاوز هذه الحالة من خلال إيجاد البديل عبر إبرام عقد اجتماعي – سياسي جديد بين النظام السياسي والمواطن مع الأخذ بنظر الاعتبار الآتي : - (٢٧)

١- دولة تتخلى عن فكرة السلطة المطلقة التي عاشت طويلا في صميم النظام السياسي السابق قبل عام ٢٠٠٣ م ، وتبتعد عن التدخل المباشر في كافة الأنشطة السياسية والمجتمعية مهما كانت المبررات الأيديولوجية بحكم التحول الديمقراطي الذي حدث في البلاد .

٢- بناء مجتمع منجز ومبادر تبنى فيه شخصية المواطن على أساس نمط جديد من التنشئة الاجتماعية – السياسية يعزز مشاعر المسؤولية إزاء الآخر ويحترم رؤيته .

٣- بناء مؤسسات مجتمع مدني رصينة وفاعلة تكون وسيطا بين السلطة والمجتمع .

٤- احترام القوانين وتنفيذها من خلال جعلها مرنة إثناء التطبيق .

أن الخيار الديمقراطي هو جزء من المشروع السياسي الوطني الذي يفترض تشجيع ودعم التعددية السياسية والمجتمعية بغية تعزيز الوحدة الوطنية العراقية والانطلاق من ثوابت وطنية لتتمكن الحكومة من التقريب بين مختلف الكيانات السياسية والقوى الاجتماعية المختلفة ، وتحقيق الاندماج الاجتماعي لتعزيز الهوية الوطنية العراقية ضمن عملية سياسية ديمقراطية حقيقية تحترم التداول السلمي للسلطة بين جميع مكونات المجتمع . (٢٨)

فبالمشروع السياسي الوطني تأتلف وتتوحد القوى السياسية والاجتماعية بعيدا عن التضاد والصراع بين الإرادات السياسية انطلاقا من رؤية سياسية مشتركة تلاءم تحديات المرحلة الراهنة ، سيما وأن المجتمع العراقي لا يتحمل تفرد رؤية سياسية واحدة على بقية الرؤى لنتمكن من بناء دولة عصرية مدنية يكون الولاء فيه للوطن والمواطن . والذي يتحدد على وفق المؤشرات الآتية:(٢٩)

١- مدى الشعور بالمواطنة وفخر الولاء والإخلاص للوطن .

٢- مدى تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .

٣- مدى تفضيل المصلحة الوطنية على المصلحة المحلية ((مصلحة المجتمع)) .

٤- مدى الوعي بأسباب وأساليب حل المشكلات وطنيا ومحليا .

فمن خلال محددات المشروع السياسي الوطني هذه نستطيع تجاوز حجم المشكلات والأزمات السياسية التي تحدث بين الأطراف والكتل السياسية بين الحين والآخر ، وللخروج بمعالجة موضوعية كفيلة بدعم الخيار الديمقراطي وبعيدا عن التخندقات الطائفية والفئوية والجهوية.... التي أتسم بها المشهد السياسي خلال المرحلة السابقة ، ليجري العمل غلى وفق الأطر المؤسسية و بموجب القواعد الدستورية والقوانين النافذة وليس حسم القضايا العالقة ذات الإشكالية برؤساء الكتل السياسية والكتل النيابية حصرا .

٣- توطين الديمقراطية الحقيقية وتدعيمها :

يفترض خلال هذه المرحلة الحرجة من التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق أن يتم توجيه أسلوب إدارة الحكم نحو بلورة رؤية مشتركة نابعة من أفكار عديدة معبرة عن توجهات الكتل السياسية وفقا للقواعد الدستورية بغية ترسيخ الديمقراطية .

لاسيما وأن مع نمو المجتمعات الديمقراطية وتقدمها تتجمع عناصر الثقافة الديمقراطية الصحيحة لتبدو قائمة على بعض القيم السياسية ((العقلانية ، تقبل الرأي الآخر ، التسامح ، المرونة في التعاطي السياسي بين القوى والجماعات السياسية المختلفة .....)) ، مهما بلغت حدة الخلافات سواء في الرأي أو التوجه السياسي ، وأن أي تخلي عن رأي ما لا يعني

التخلي عن الثوابت الداعمة للتجربة الديمقراطية. فالحوار السلمي والقبول بالتسويات والحلول الوسط للوصول إلى مشتركات هو من واجب جميع الأطراف والقوى السياسية.(٣٠)

فلابد من توافر نوع من الثقة المتبادلة لدى الطبقة السياسية الحاكمة في بحث القضايا الخلافية المطروحة للعمل بجد في رأب الصدع لأية محاولة قد تغير المسار الديمقراطي ، ومن ثم تدعيم الحراك السياسي من أجل توفير الضمانات الكافية لجمع وتوحيد الإرادات السياسية المتباينة طالما أن الجميع يؤمن بالتداول السلمي للسلطة بحسب ما نصّ عليه الدستور . والشيء نفسه ينسحب على طبيعة الأداء السياسي ليكون قائما على مرجعية دستورية للإيفاء بالالتزامات المترتبة من جرّاء الاستحقاق الانتخابي ، وبقدر تعلق الأمر بالتفاهمات السياسية فيجب هي الأخرى أن تكون نابعة من الثقة المتبادلة لتحسين الأداء الحكومي بشكل جماعي – تعاوني ((روح الفريق الواحد)) على كافة المستويات في مؤسسات الدولة .

الخاتمة والاستنتاجات

أثبتت التجربة الديمقراطية العراقية بعد ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ م عن وجود صراع مستمر ((من أجل السلطة والنفوذ والقوة ....)) بين الإرادات السياسية للأطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية التي وصلت إلى حد التنافس من أجل النفوذ والمال والسلطة بسبب طبيعة العمل السياسي الذي افتقر إلى حد كبير للثقة المتبادلة بين الفئات السياسية الحاكمة ، إلى جانب حجم الأزمات والمشكلات التي انتابت الحياة السياسية الديمقراطية ((المحاصصة الطائفية ، تردي الواقع الخدمي ، انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري ، التفسير السياسي المتباين للقوانين النافذة ، السجالات الإعلامية ، انعدام توحيد الخطاب السياسي ....)) .

ومن أجل تدعيم المسار الديمقراطي فلابد من توزيع الأدوار بشكل يحفظ للدولة هيبتها والعمل بشكل مؤسسي- قانوني، سيما بعد أن نجح العراق في استضافة القمة العربية في ٢٩/ ٣ /٢٠١٢ م رغم التحديات الدولية والإقليمية التي واجهته ((مكافحة الإرهاب الدولي))، لتبدأ مرحلة جديدة من إدارة وحسم الملفات الداخلية ذات الإشكالية المستمرة بين أطراف العملية السياسية ليكون الحل في داخل البيت العراقي وهذا يتطلب وضع مبادئ أساسية تعزز التجربة السياسية الديمقراطية من خلال الآتي :

١- توسعة مجالات المشاركة السياسية الحقيقية لاستيعاب الجميع على أساس مبدأ المواطنة .
٢- إعمال سلطة القانون والعمل ضمن المرجعية الدستورية على أن يكون الأداء الحكومي وفقا للأطر المؤسسية .
٣- الابتعاد عن كل ما يسهم في إضعاف الهوية الوطنية العراقية من خلال ترك المحاصصة الطائفية وتدعيم الانتماء والولاء للوطن الأم .
٤- الاستمرار في الإصلاحات السياسية والاقتصادية لتجاوز الأزمات والمشكلات التي رافقت المشهد السياسي العراقي ، ومن أجل التخفيف من حجم الأعباء التي يعاني مها المواطن .
٥- تطمين جميع الأطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية من جدوى أهمية الخيار الديمقراطي وتداول السلطة سلميا، مع تطمين المخاوف القائمة لدى بعض الفئات السياسية تجاه بعضها البعض للوصول إلى حلول ومعالجات سريعة و/أو حلول وسط، مع طي مرحلة الماضي المرير الذي عانى منه المجتمع العراقي بكافة مكوناته على وجه العموم.
٦- تصحيح مسارات الديمقراطية بالحوار بعيدا عن لغة التهديد والوعيد أحيانا ، أو السجالات الإعلامية أحيانا أخرى ، من أجل إعادة الثقة المفقودة بين الأطراف السياسية ككل لتجري صياغة رؤية مشتركة يتفق عليها الجميع . ومن ثم السعي جديا نحو بلورة خطاب سياسي موحد يعكس ما اتفقت وأجمعت عليه القوى السياسية في مؤسسات الدولة كافة. بمعنى تضافر الجهود السياسية من أجل تحقيقي الإجماع الوطني .
٧- اختيار من هم في المسؤولية على أساس الكفاءة والتخصص لا على أساس التوزيع التوافقي و/أو التفاهمي بين الأطراف السياسية، حتى وأن كان الموقع السياسي رمزي ...
٨- الابتعاد عن المناكفة السياسية والاستدراج نحو المواجهة والتصعيد السياسي لا وبل حتى التسقيط السياسي بين شركاء العملية السياسية على مختلف المستويات ((لاسيما على المستوى الإعلامي)) ، من أجل الخروج بتجربة ديمقراطية حقيقية تعتمد الأطر القانونية والدستورية في تسوية الخلاف والاختلاف السياسي بشأن القضايا المختلف عليها .

المصادر

١- البدر الشاطري ،التكوين السياسي الحديث للعراق وإدارة الدولة ، م / الاتحاد ، في ١٠ / ٣ / ٢٠٠٣ م ، ص ٥ و للمزيد من المعلومات ينظر : www.alitihad.ae

٢- المصدر نفسه ، ص ص ٦ – ٨ .

٣- باسيل يوسف بجك ، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق ، م / المستقبل العربي ، بيروت ، السنة / ٢٨ ، العدد / ٣٢٣ ،كانون الثاني / ٢٠٠٦ م ، ص ٨٩ .

- ينظر المادة ((٢٠)) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ م حيث أن للمواطنين رجال ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية ..... .

** أضحت الطائفة هي الانتماء والولاء أما الطائفية هي بغض وبلاء ، والطائفة جزء من كل لتشير إلى نوع من التكامل الديني أي المجتمعات الدينية التي تعد نفسها واقعا دينيا له صفة التكامل من حيث استقلال الأيديولوجية و التنظيم . والطائفة تعكس نفس نوع التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية أو كليهما ..... . أما انفصال الطوائف عن الجسد الواحد فيعمّق الصراعات والتناحرات لا بل يضعفه ، ينظر : طالب حسين حافظ ، العنف السياسي في العراق ، م / دراسات دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد / ٤١ ، تموز / ٢٠٠٩ م ، ص ٩٩ .

٤- د . عامر حسن الفياض ، الأبعاد الفكرية السياسية المنشودة للمشروع الوطني في عراق ما بعد انتخابات ٢٠١٠ م ، م / العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، السنة / ٢١ ، العدد / ٤١ ، تموز –كانون الأول / ٢٠١٠ م ، ص ٢٢٥ .

٥- د . حسين علوان الربيعي ، في حكومة الشراكة الوطنية ، م / العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، السنة / ٢١ ، العدد / ٤١ ، تموز –كانون الأول / ٢٠١٠ م ، ص ص ١٩٥ – ١٩٦ .

٦- د . صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ م ، ص ص ٣٠١ – ٣٠٢ .

٧- عدنان ياسين مصطفى ، التنمية الاجتماعية في العراق ، المسارات والآفاق مع التركيز على شبكات الآمان الاجتماعي ، م / المستقبل العربي ، بيروت ، السنة / ٢٦ ، العدد / ٢٩٥ ، ٢٠٠٣ م ، ص ٨٣ .

٨- د . عبد الجبار أحمد عبد الله ، آليات تفكيك الحرب الأهلية في العراق ، م / المستقبل العراقي ، مركز العراق للأبحاث ، بغداد ، العدد / ٧ ، السنة / ٢ ، ٢٠٠٦ م ، ص ٣٨ .

*** ينظر للمقارنة إلى الفصل الثاني من الباب الثاني المادة ((٣٦)) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ م .

٩- هناء صوفي عبد الحي ، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية ((الحالة اللبنانية)) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت ، العدد / ١٢ ، خريف / ٢٠٠٦ م ، ص ١٣٠ .

١٠ – د . مهدي محمد القصاص ، الهوية الثقافية والعولمة دراسة سوسيولوجية ، ندوة التراث الشعبي العربي ١٤ – ١٦ / ٢٠٠٥ م ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، دمشق ، ص ٤ .

١١ – المصدر نفسه ، ص ٥ .

١٢ – المصدر نفسه ، ص ٥ .

13 – RUSSEL . j. leng & Patrick kegan , Social and political cultural effects on the outcome of mediation in militarized interstate disputes , Binghamton University , New York , ((Center on Democratic performance)) , 2010 , P . 4

14 – Talcott Parsons , Politics and social structure , The free press , New York . Collier _ Macmillan limited , London , First printing , 1969 , PP . 34 – 35 .

15 – For more details look at , George . E . cordon catlin , Systematic Politics , George Allen & Unwin LTD . printed in Canada 1962 , P P . 297 – 298 .

١٦ – البدر الشاطري ، التكوين السياسي .... ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢ – ٥ .

١٧ – داون برانساتي ، هل تساعد الفدرالية على استقرار العراق ، ترجمة : مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية / القاهرة ، ٢٠٠٤ م ، مجلة Washington Quarterly – واشنطن ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ، كانون الأول / ٢٠٠٥ م ، ص ص ٥ – ٦ .

١٨ – د . عبد الجبار عبد الله ، العراق من التحول الديمقراطي إلى التماسك الديمقراطي ، م / العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، السنة / ٢١ ، العدد / ٤١ ، تموز – كانون الأول / ٢٠١٠ م ، ص ١٩٨ .

١٩ – د . عبد الجبار عبد الله ، آليات تفكيك .... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧ .

٢٠ – د . أحمد عبد الله ناهي ، المشهد الديمقراطي بعد التغيير ((جدل التأصيل والممارسة)) ، م / قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العدد / ١٢ ، ربيع / ٢٠٠٧ م ، ص ٦٧ .

٢١ – المصدر نفسه ، ص ٦٧ .

٢٢ – شارل عيساوي ، الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط ، م / المستقبل العربي ، بيروت ، السنة / ٢٨ ، العدد / ٣٢٢ ، كانون الأول / ٢٠٠٥ م ، ص ١٠ .

٢٣ – المصدر نفسه ، ص ١٠ .

٢٤ – د . عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ ، تموز / ٢٠٠٦ م ، ص ص ٢٥٠ – ٢٥١ .

٢٥ – د .شعبان الطاهر الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، الدار المصرية – اللبنانية ، القاهرة ، ط ١ ، آب / ١٩٩٩ م ، ص ١٧٦ .

٢٦ – د . أحمد عبد الله ناهي ، المشهد .... ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦٦ – ٦٧ .

٢٧ – عدنان ياسين مصطفى ، التنمية .... ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٨٥ – ٨٦ .

٢٨ – د . عبد الجبار عبد الله ، آليات تفكيك .... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥ .

٢٩ – د . كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، وكالة المطبوعات / الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٥ م ، ص ١٩٤ .

٣٠ – هناء صوفي عبد الحي ، الديمقراطية .... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣١ .

The impact of the political disputing wills in Iraqi democratic process after 2003

Instructor doctor:
Ahmed Adnan Kadhim

Abstract

This research has been tackling several topics concerning the political transformations that happened after 2003 in Iraq to move towards the democratic process, in comparison with Arab region which witnessed dramatic transformations after 2011.

Therefore, we must study democracy in Iraq to know how provisional coalition authority, led by United States of America as an occupied power, began hardly to impose a new democratic system. But after that the national elites tried to administrate the authority by itself.

The political transformation towards democracy has confronted major challenges and crisis, especially the depending of political elites on the sectarian quota to distribute the power and authority among them, as a result of that the political process witnessed a dispute among different wills, it also has been reached into a difficult situation that could not solve the pending problems. So this research puts several solutions to unify the political wills by assimilation all components of society with real political participation.